

صفحة تصدرها عمان بالتعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

يحمل مختارات من خطب جلالته السلطان

## حقوق الإنسان تستحضر جماليات النطق السامي في إصدار جديد



## المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان

ناصر بن محمد الكندي  
أخصائي منظمات دولية

كثيراً ما تتم المقارنة بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية مثل «منظمة العفو الدولية» و«هيومن رايتس ووتش» وذلك لترجيح كفة المنظمات غير الحكومية على المؤسسات الوطنية خاصة في كيفية إنشائها وتشكيل أعضائها وتمويلها واختصاصاتها. من ضمن الملاحظات التي تثار على المؤسسات الوطنية هي أنها حكومية أي أنها أنشئت وفقاً لقرار حكومي وبالتالي فهي غير مستقلة أو حرة في نشاطها، وكذلك يؤخذ عليها أن أعضائها لم ينتخبوا بطريقة شفافة ولم يحققوا التعددية التي تشمل جميع شرائح المجتمع المدني، وأيضاً تنتقد في مواردها المالية وتوصف بأنها موارد حكومية، وأخيراً لا يوجد لديها اختصاص ذو طابع تنفيذي بقدر ما هو استشاري.

## تاريخ النشأة

ربما قبل التوسع في توضيح ماهية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ينبغي بحث أسباب ظهورها، فالسيادة كطبيعة لسبقة بالدولة جعلت من فكرة الإلزام عليها مجرد حبر على ورق خاصة في منظمة حكومية كالأمم المتحدة، فالدولة لها مطلق الحرية على أراضيها وشعبها وفكرة وجود كيانات جديدة كالمؤسسات غير الحكومية يعتبر نوعاً من التهديد على سيادتها، كما أن هذه المنظمات قد خضع للتسييس من قبل جهات أخرى خاصة أنها منظمات غير ربحية تحتاج إلى تمويل لضمان استمرار عملها مما يؤثر بذلك على نزاهتها، وكذلك الفك في دقة المعلومات التي تنشرها خاصة إذا كانت الصادر مجهولة أو غير معززة بحقائق وأدلة. لهذا، كان التوجه ضرورياً إلى إنشاء وسط أكثر مصداقية بين الدولة والمنظمات الدولية الحكومية كالأمم المتحدة ممثلة بمجلس حقوق الإنسان وآلياته التعاقدية وبين الدولة والمنظمات غير الحكومية، ولهذا اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة لبادئ باريس عام ١٩٩٣م التي وضعت الإطار العام لإنشاء مؤسسات وطنية في كل دولة تقوم بهمة مراقبة الحكومة والتزامها بمبادئ حقوق الإنسان وفقاً للشرعة الدولية والاتفاقيات المصادق أو التي انضمت إليها الدولة.

## مبادئ باريس

ذكرت مبادئ باريس في بند الاختصاصات والمسؤوليات أن: (تكون للمؤسسة الوطنية ولاية واسعة قدر الإمكان ومنصوص عليها صراحة في أحد النصوص الدستورية أو التشريعية التي تحدد تشكيلها ونطاق اختصاصاتها). عليه كان من الضرورة أن تصدر الدولة وليست الحكومة - ذلك لأن الحكومة عنصر من العناصر المكونة للدولة - قراراً رسمياً لإنشاء المؤسسة الوطنية وذلك مرتبة موازية للسلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية وذلك ليتسنى لها القيام بفعاليتها. ونصت مبادئ باريس أيضاً بأن تكون للمؤسسة الوطنية مسؤولية: (تقديم فتاوى وتوصيات ومقترحات وتقارير، على أساس استشاري، إلى الحكومة أو البرلمان أو أي جهاز آخر مختص، سواء بناء على طلب السلطات المعنية أو باستخدام حقها في الاستماع إلى أية مسألة دون إحالة من جهة أعلى، بشأن جميع المسائل المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها) وعليه فالمؤسسات الوطنية ليست سلطة تنفيذية تقوم بمزامنة المؤسسات القائمة بذلك وليست تشريعية ولا قضائية. بل هي جهة استشارية تقوم بلفت النظر إلى الانتهاكات بحقوق الإنسان سواء على مستوى التشريع أو التنفيذ أو القضاء.

أما بخصوص تشكيل الأعضاء فقد نصت مبادئ باريس في «التشكيل وضمانات الاستقلال والتعددية»، (١- ينبغي أن يكون تكوين المؤسسة الوطنية وتعيين أعضائها، سواء بالانتخاب أو بغير انتخاب، وفقاً لإجراءات تتيح توفير الضمانات اللازمة لكفالة التمثيل التعددي للقوى الاجتماعية (في المجتمع المدني) المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان...)، وهنا لم تقيد هذه المبادئ حق الدولة في اتباع آلية معينة لاختيار وتعيين الأعضاء بقدر ما سلطت الضوء على ضمان التمثيل التعددي في المجتمع المدني وذلك لكفالة تزويد المؤسسة بكادر فعال يغطي أغلب الجهات، كما أن المبادئ تناولت حصانة الأعضاء وعدم منح الأعضاء الحكوميين، إن وجدوا، حق التصويت في قرارات المؤسسة وإنما الجانب الاستشاري فقط.

وأخيراً موضوع التمويل المالي لهذه المؤسسة، فقد نصت مبادئ باريس بأنه: (ينبغي أن تملك المؤسسة الوطنية الهياكل الأساسية المناسبة لسلاسة سير أنشطتها، وبصفة خاصة الأموال الكافية لذلك، وينبغي أن يكون الغرض من هذه الأموال هو تمكينها من تدبير موظفيها وأماكن عملها لتكون مستقلة عن الحكومة وغير خاضعة لمراقبة مالية قد تمس استقلالها). وهنا ينبغي التنويه إلى أن المصدر المالي لهذه المؤسسة مستقل عن الحكومة، أي أن المصدر هو الدولة التي هي فوق الجميع وذلك ضماناً لعدم تسييس المؤسسة وفقاً لأجندة الحكومة أو جهات خارجية مثلما هو الحال في المنظمات غير الحكومية.

## تقييم مستمر

وفي كل الأحوال، فقد تأسست لجنة تابعة للأمم المتحدة وهي لجنة التنسيق الدولية، تقوم بمتابعة أداء هذه المؤسسات الوطنية وذلك لضمان فعاليتها واستقلالها عن الحكومة، وتقوم بتصنيفها حسب أدائها واختصاصاتها إلى ثلاثة تصنيفات: (أ)، (ب)، (ج). فكلما التزمت المؤسسة بمبادئ باريس زاد تصنيفها للأعلى وينخفض تصنيفها كلما اتجهت إلى الجانب الحكومي. ولهذا يكون للمؤسسات الوطنية حضور قوي في مجلس حقوق الإنسان وآلياته التعاقدية إذا كان تصنيفها مرتفعاً وذلك بمنحها الصفة الاستشارية وإعطائها حق المناقشة الشفوية وإبداء رأياً عن الموضوعات المثارة، وكذلك ينظر للمعلومات المقدمة من قبلها بأهمية ومصداقية أكبر.

## علاقة شراكة وتكامل

بشكل عام، تعتبر المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من ضمن المنظمات غير الحكومية إلا إنها تختلف عنها للأسباب سالف الذكر، وكذلك الطابع الوطني لها والذي يعزز فهم هذه المؤسسات للثقافة المجتمعية وطبيعة الحقوق الجوهرية التي من المفترض إبلاغها اهتماماً أكبر، فالمنظمات الدولية غير الحكومية مثلاً عادة ما تهتم فقط بالحقوق المدنية والسياسية كحقوق المرأة وقضايا الإعدام والشذوذ والشاركة السياسية، في حين نادراً ما تثار الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مثل التعليم والضمان الاجتماعي والصحة وحقوق العمال، وهنا يأتي دور المؤسسات الوطنية في التذكير بهذه الحقوق أيضاً وإكمال ما تغفل عنه المنظمات غير الحكومية.



وترايه، ويظهر ذلك من خلال التوجيهات السامية للمواطنين بضرورة حماية هذه الحقوق وصيانتها، وهي الخطوة الأولى التي ارتكزت عليها التنمية العمانية، ويتضح جلياً أن حماية حقوق الإنسان ثالث نصيباً وإفراً من اهتمام جلالته وكانت رديفاً للتنمية البشرية في سبيل تحقيق الحرية المسؤولة، ونيل العف والتحرز بأشكاله المختلفة.

إن اتخاذ الشريعة الإسلامية السماع، وما جاء في نصوص النظام الأساسي للدولة كركيزة للتشريع في السلطنة له دلالة واضحة لترسيخ قواعد العدالة الإنسانية وتحقيق المواطنة وتمكين الإنسان من التمتع بحقوقه وممارسة حرياته على هذه الأرض الطيبة المباركة، ونجد ذلك في شأن الرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته رضوان الله عليهم لهذا البلد وأهلها.

إن هذا الكتاب والذي وجد مكانه على مكتبة حقوق الإنسان يسجل ويؤرخ لعقود الاهتمام السامي بالإنسان وحقوقه، والذي سيكون مرجعاً مهماً لكل من يهتم بالبحث والتقصي عن تاريخ حقوق الإنسان في السلطنة، وأصل الاهتمام بها والتدرج الذي حضى الاهتمام بها على مدى خمسة وأربعين عاماً من عمر النهضة المباركة بقيادة جلالته السلطان المعظم راعي الحقوق الأول.

يأتي الكتاب في مائة ووضحة واحدة ويحتوي على (٤٥) نصاً مختاراً من خطب جلالته باللغتين العربية والانجليزية، يقابلها العدد نفسه من اللوحات التي تصعد بقلم الخطاط محمد القاسمي لتجسد للقارئ روعة الخط العربي والجمالية يضفيها إلى صفحات

طبعت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إصداراً جديداً حمل عنوان «حقوق الإنسان في النطق السامي» تضمن جماليات المعاني من النطق السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعا، ويحمل الكتاب مختارات من خطب صاحب الجلالة المعظم في محافل مختلفة، وما تحمله من معاني سامية لحقوق الإنسان، استنهضت المهتم لبناء هذا الوطن، وساهمت في إرساء دعائم المساواة، وأصلت لمفهوم الحقوق والواجبات وحمايتها على أرض السلطنة.

تضمن الكتاب مختارات من خطب صاحب الجلالة السلطان المعظم باللغتين العربية والانجليزية، ويقابل كل فقرة من هذه الخطب ما يتوافق معها من مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى لوحة فنية بالخطوط العربية دالة عليها، وقد مر الكتاب بعدد من المراحل، بدأت باختيار فقرات من النطق السامي من مختلف المناسبات الوطنية ابتداءً من خطاب جلالته التاريخي الأول عند تسلمه الحكم في البلاد عام ١٩٧٠ إلى خطبه السامية في الأعياد الوطنية والمناسبات المهمة التي أقيمت برعايته السامية، بالإضافة إلى خطبه في افتتاح الانعقاد السنوي لمجلس عمان وغيرها، والتي لم تخلو من إشارات ودلالات سامية إلى حق من حقوق الإنسان، ثم تم اختيار ما يتواءم معها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وحرص جلالته أن تكون خطبه منسجمة مع التطور الذي مرت به البلاد والذي انعكس مع متطلبات التنمية التي كان هدفها خدمة الإنسان

والمعاني. إن المتابع للنهج السامي منذ بزوغ فجر النهضة العمانية وللنطق السامي من خلال الكلمات المستتيرة لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس - حفظه الله ورعا - يجدها لا تخلو من رؤية سامية بأهمية المواطنة وهويتها الإنسانية بشكل عام، فمعان بلد حضاري ركز على التنمية المستدامة، وتعزيز حقوق الإنسان على أرضه

## اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان حاضرة في معرض مسقط الدولي للكتاب



تشارك اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في فعاليات معرض مسقط الدولي للكتاب في دورته (٢١) لعام ٢٠١٦، وذلك من خلال ركن يعرض لأهم الإصدارات التوعوية التي عكفت اللجنة على إخراجها للجمهور من منطلق تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان.

ويعتبر معرض مسقط الدولي للكتاب فرصة مواتية للجنة لنشر ثقافة حقوق الإنسان والتي لا تقتصر فقط في ما يعرض من كتب ومطويات وكتب علمية ودراسات، ولكن يتعدى ذلك إلى الالتقاء المباشر مع الجمهور والتي يدعمها وجود مختصين يمثلون عدداً من دوائر اللجنة للرد على استفسارات الحضور ومرطادي المعرض.

وستقوم اللجنة ومن خلال الفعاليات الثقافية المصاحبة لمعرض مسقط الدولي للكتاب بعقد محاضرة تثقيفية حول جهود اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في مجال تعزيز حقوق الإنسان في السلطنة وذلك من خلال ثلاثة محاور وهي التعريف باللجنة وألية عملها، والرصد وتلقي البلاغات، والتوعية والتثقيف بحقوق الإنسان.

ركن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في معرض الكتاب

## سؤال ومعلومة

لحقوق الإنسان؟

الإجابة:

www.nhrc.om

وقد فاز معنا كل من:

١ - سعيد بن حمد المنذري

٢ - كريمة بنت محمود الهنائية

يتم إرسال إجابات عبر البريد الإلكتروني nhrmedia1@gmail.com كما تتمنى من المرسلين إدراج أسمائهم الثلاثية، وأرقام هواتفهم، لكي تتمكن من التواصل معهم في حالة فوزهم لاستلام جوائزهم.

العدالة الاجتماعية مبدأ أساسي من

مبادئ التعايش السلمي داخل الدول وبينها والدول الأخرى فهي ظلتا يتحقق الأذهار والنمو، ويتحقق المساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق الشعوب الأصلية والمهاجرين وبإزالة الحواجز التي تواجهها الشعوب بسبب نوع الجنس أو السن أو العرق أو الدين أو الثقافة أو العجز تكون قد قطعنا سوفاً بعيداً في النهوض بالعدالة الاجتماعية. متى يحتفل العالم بيوم العدالة الاجتماعية؟

سؤال العدد الماضي،

ما عنوان الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية

## اللجنة تستقبل البلاغات إلكترونياً

سعياً منها نحو تطوير خدماتها الإلكترونية، تقوم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان باستقبال البلاغات إلكترونياً، وذلك عن طريق قيام المبلغ بالدخول على صفحة اللجنة الإلكترونية في الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) www.nhrc.om ومن خلال أيقونة تقديم البلاغات التي تصل المبلغ إلى صفحة البيانات المطلوبة، ويعددها يرسل الاستمارة للموقع وسيقوم موظفو الرصد وتلقي البلاغات بمتابعة البلاغ والتواصل مع المبلغ لطلب أية بيانات إضافية.

من الصفحة الإلكترونية